الأمم المتحدة

A/C.2/71/L.17

الجمعية العامة

Distr.: Limited
13 October 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٩ (د) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

تايلند*: مشروع قرار

حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٣/٤٣ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٢٢٢/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٨٦/٦٢ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٣٢/٦٣ المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ٧٣/٦٤ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٥٩/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٠/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢١٠/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢١٢/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٢٠/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٠٥/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وإلى القرارات والمقررات الأخرى المتعلقة بحماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة،

وإذ تشير أيضا إلى أهداف ومبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[(١)]،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

181016 181016 16-17805 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير كذلك إلى أن الطابع العالمي لتغير المناخ يتطلب من جميع البلدان أن تتعاون على أوسع نطاق ممكن وأن تشارك في إجراءات دولية فعالة وملائمة من أجل التعجيل بخفض انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، وإلى أن الاتفاقية تنص على ضرورة أن تحمي الأطراف النظام المناخي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة على أساس الإنصاف ووفقا لمسؤولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها،

وإذ تحيط علما مع التقدير بالاحتفال الرفيع المستوى الذي أقيم في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦ للتوقيع على اتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٢]، وبالمناسبة الرفيعة المستوى التي نظمت في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ للتصديق على الاتفاق أو قبوله،

وإذ تعترف بأن العمل المتعلق بالتكيف مع تغير المناخ يشكل أولوية ملحة بالنسبة للبلدان النامية وبأن تمويل إجراءات التكيف أمر بالغ الأهمية وأن ضمان استمرار صندوق التكيف في أداء دوره في فترتي ما قبل عام ٢٠٢٠ وما بعده هو أمر موضع ترحيب وينبغي تعزيزه،

وإذ ترحب بانعقاد الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، المقرر إقامتهما في مراكش، في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦،

وإذ تعترف بأن البلدان المتقدمة الأطراف في الاتفاقية ينبغي أن تستمر في تولي زمام القيادة عن طريق الالتزام بأهداف مطلقة لخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد، فيما ينبغي للبلدان الأطراف النامية أن تواصل تحسين جهودها المتعلقة بالتخفيف، وهي مدعوة إلى التحول مع مرور الزمن صوب أهدافٍ المتوخى منها خفض الانبعاثات أو تحديدها على نطاق الاقتصاد، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة،

وإذ تعترف أيضا بأن الاتفاقية هي المحفل الحكومي الدولي الرئيسي الذي يتولى دوليا التفاوض بشأن التدابير العالمية لمواجهة تغير المناخ، وإذ تعرب عن تصميمها التصدي على نحو حاسم للتهديد الذي يطرحه تغير المناخ وتدهور البيئة، وإذ تسلّم بأن الطابع العالمي لتغير المناخ يستوجب تعاونا دوليا على أوسع نطاق ممكن يرمي إلى الإسراع بخفض انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي ومعالجة مسألة التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ،

(٢) FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الفجوة الكبيرة بين الأثر الإجمالي لوعود التخفيف التي تلتزم الأطراف بتحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠ فيما يتصل بالانبعاثات السنوية العالمية من غازات الدفيئة ومسارات الانبعاثات الإجمالية التي ترجح احتمال الإبقاء على ارتفاع معدل درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين أو ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[٣]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٥]، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٦]، ونتائج الدورات الثالثة عشرة إلى الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورات الثالثة إلى الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في إسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١[٧]، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٨]، وإعلان موريشيوس[٩]، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٠]، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[١١]،

---

(٣) القرار ٥٥/٢.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٦٠/١.

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٨) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٩) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(١٠) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(١١) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[١٢]،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تحيط علما بالصندوق الأخضر للمناخ وبعملية تعبئة موارده الأولية بنجاح وفي الوقت المناسب، مما يجعل منه أكبر صندوق مكرس للمناخ، وبالأموال التي يصرفها الصندوق دعما للبلدان النامية الأطراف في الاتفاقية،

وإذ تلاحظ ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون على جميع المستويات بين الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[١٣]، واتفاقية التنوع البيولوجي[١٤] وأماناتها، حسب الاقتضاء، مع احترام الولايات المسندة إلى كل منها،

---

(١٢) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(١٣) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1954, No. 33480.

(١٤) المرجع نفسه، المجلد ١٧٦٠، الرقم ٣٠٦١٩.

١ - تؤكد من جديد أن تغير المناخ هو واحد من أكبر التحديات في عصرنا، وتعرب عن جزعها الشديد إزاء استمرار ارتفاع مستوى انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، ولا يزال يساورها قلق بالغ لأن جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، قليلة المناعة في مواجهة الآثار الوخيمة المترتبة على تغير المناخ ولأنها تعاني بالفعل من تفاقم تلك الآثار، ومن بينها الجفاف المستمر والظواهر الجوية البالغة الشدة وتدهور الأراضي وارتفاع مستوى سطح البحر والتحات الساحلي وتحمض المحيطات، مما يشكل خطرا أكبر يهدد الأمن الغذائي والجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتشدد في هذا الصدد على أن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها يشكلان أولوية آنية ملحة على الصعيد العالمي؛

٢ - ترحب بالدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي استضافتها حكومة فرنسا في باريس في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وفي ذلك الصدد، تعرب الأطراف الموقعة والمصدقة عن ترحيبها باتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٢]، الذي يهدف إلى تعزيز إجراءات التصدي على الصعيد العالمي للتهديد الذي يشكله تغير المناخ، في سياق التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، بما في ذلك الإبقاء على الارتفاع في درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، تسليما بأن القيام بذلك سوف يقلص بصورة كبيرة من مخاطر تغير المناخ وآثاره؛

٣ - تعرب عن تقديرها لجميع الأطراف التي وقّعت وصدَّقت على اتفاق باريس وأودعت صكوك تصديقها، وتنتظر من تلك الأطراف أن تنفذ الاتفاق بشكل شامل، وترحب، في هذا الصدد، بدخول الاتفاق حيز النفاذ قريبا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وتحث الأطراف التي لم توقّع أو تصدّق بعد على الاتفاق على أن تفعل ذلك وعلى أن تقوم بإيداع صكوك تصديقها؛

٤ - تشير بصفة خاصة إلى أن كل طرف في اتفاق باريس عليه أن يقوم بتحضير مساهمات محددة وطنيا يعتزم تحقيقها بصورة متتالية، وبالإبلاغ عن تلك المساهمات والاستمرار فيها، وإلى أن الأطراف عليها أن تسعى إلى اتخاذ تدابير تخفيف محلية بهدف تحقيق أهداف تلك المساهمات؛

٥ - تكرر الإعراب عن تصميم مؤتمر الأطراف في الاتفاقية على العمل، على النحو المنصوص عليه في الفقرتين ٣ و ٤ من مقرره ١/م أ-١٩[١٥]، على التعجيل بالتنفيذ التام للمقررات الممثلة للوثيقة الختامية المتفق عليها عملا بمقرره ١/م أ -١٣[١٥]، وعلى تعزيز التطلعات في الفترة السابقة لعام ٢٠٢٠ من أجل كفالة بذل جميع الأطراف لأكبر قدر ممكن من جهود التخفيف بموجب الاتفاقية؛

٦ - تحيط علما بتقرير الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، الذي عقد في باريس، في عام ٢٠١٥[١٦]، وتتطلع إلى النتائج التي ستتمخض عنها الدورة الثانية والعشرون لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، المقرر عقدهما في مراكش في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦؛

٧ - تحيط علما أيضا بالمقرر ٢/م أ-٢٠ الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في دورته العشرين، التي عقدت في ليما في الفترة من ١ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بشأن آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ[١٧]، وبالمقرر ١/م أ-٢١ الذي اعتُمد فيه اتفاق باريس من جانب مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في دورته الحادية والعشرين؛

٨ - تقر بالمخاطر الكبيرة التي يشكلها تغير المناخ بالنسبة للمحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية، وترحب في هذا الصدد بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، وهو: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، حسب ما قررته الجمعية العامة في قراريها ٢٢٦/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٣٠٣/٧٠ المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وذلك في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛

٩ - تقر أيضا بأهمية تجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ وتقليلها والتصدي لها، بما في ذلك الظواهر الجوية البالغة الشدة والظواهر البطيئة الحدوث، ودور التنمية المستدامة في الحد من مخاطر الخسائر والأضرار؛

---

(١٥) انظر: FCCC/CP/2007/6/Add.1.

(١٦) A/71/216، الفرع الأول.

(١٧) انظر: FCCC/CP/2014/10/Add.2.

١٠ - تؤكد من جديد أن على البلدان المتقدمة الأطراف في الاتفاقية أن تقدم موارد مالية لمساعدة البلدان الأطراف النامية في كل من التخفيف والتكيف، مواصلة لالتزاماتها القائمة بموجب الاتفاقية؛

١١ - تشير إلى أن كل طرف في اتفاق باريس عليه، عند الإبلاغ عن مساهمته المحددة وطنيا، أن يقدم المعلومات اللازمة للوضوح والشفافية والفهم وفقا للمقررات ذات الصلة؛

١٢ - تشير مع التقدير إلى استضافة حكومة المغرب للدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، في مراكش، في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦؛

١٣ - تتطلع إلى الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، المقرر عقدها في عام ٢٠١٧؛

١٤ - تشجع المؤسسات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة على دعم الجهود التي تبذلها الأطراف لتوثيق التعاون فيما بينها بشأن تعزيز إجراءات التكيف مع تغير المناخ على نحو يراعي إطار كانكون للتكيف[١٨]؛

١٥ - تحث الدول على تشجيع إدماج المنظور الجنساني في السياسات البيئية وسياسات تغير المناخ، وعلى تعزيز الآليات وتوفير الموارد الكافية من أجل مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في صنع القرار على جميع المستويات بشأن القضايا البيئية؛

١٦ - ترحب بتعيين الأمينة التنفيذية الجديدة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتشكر الأمينة التنفيذية السابقة على الجهود التي بذلتها والعمل الشاق الذي اضطلعت به؛

١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، على سبيل متابعة الفقرة ٩٦ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[١٢]، خطة عمل لأجل الأمانة العامة تصمم على نحو يتيح تنفيذها ضمن القواعد والسياسات القائمة المتبعة في مجال المشتريات بهدف إدماج ممارسات التنمية المستدامة في عملياتها وإدارة مرافقها، بالاعتماد على ما يبذل من جهود ومع تعزيز الكفاءة من حيث التكلفة، ووفقا للأطر التشريعية، بما فيها النظام المالي والقواعد المالية، مع الحفاظ على المساءلة من جانب الدول

(١٨) FCCC/CP/2010/7/Add.1، المقرر ١/م أ-١٦، الجزء الثاني، الفقرات ١١-٣٥.

الأعضاء، بغية تحقيق هدف محدد يتمثل في نجاح الأمم المتحدة، من خلال عملياتها أو إدارة مرافقها، في عدم التأثير سلبيا على المناخ، وذلك في أقرب وقت ممكن، أو بحلول عام ٢٠٢٠، إن أمكن؛

١٨ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يدرج في الميزانية البرنامجية التي يقترحها لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ اعتمادات خاصة بدورات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية وأجهزته الفرعية؛

١٩ - تدعو أمانة الاتفاقية إلى أن تقدم، عن طريق الأمين العام، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين عن أعمال مؤتمر الأطراف في الاتفاقية؛ وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين البند الفرعي المعنون ''حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة'' في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة'' ما لم يتفق على خلاف ذلك في المناقشات المتعلقة بتنشيط أعمال اللجنة الثانية.